إذا اقتصرت معرفتنا بتاريخ أثينا على أفلاطون (كتاب القوانين الثالث) فذلك يعني أننا نجهل معركة سالامين وانتصار ثيميستوكل وشعب المجدفين الحقير. أفلاطون يرغب في تأسيس مدينة منسحبة من الزمن والتاريخ لا يقودها الشعب وإنما الفلاسفة. لكنه أيضا - وخلافا للتجربة اليونانية السابقة التي أثبت فيها الفلاسفة حكمة في التصرف - نموذج مثالي إذ يعتبر أول من أفصح عن هذه الحماقة الأساسية التي سوف تميّز منذ ذلك العهد سلوك غالبية الفلاسفة والمثقفين حيال الواقع السياسي. كان يرغب في أن يكون مستشار الأمير لكنه سوف يمنى بالفشل الذريع لأنه وهو السيكولوجي المرهف ورسام البورتريهات الرائع ينظر إلى المئانات باعتبارها قناديل مضيئة، ويعتبر الطاغية دينيس سرياكوس ملكا فيلسوفا بالقوة، وهو الصنيع الذي سوف يأتيه بعد ثلاثة وعشرين قرنا هيدغر الذي سوف ينظر إلى هتلر والنازية باعتبارهما مجسّدين لروح الشعب الألماني والمقاومة التاريخية لهيمنة التقنية.

كان أفلاطون أول من دشن عهد الفلاسفة الذين ينسحبون من المدينة والذين باعتبارهم مالكين للحقيقة يرغبون في أن يملوا عليها القوانين بمعزل عن أية معرفة بالقدرة الإبداعية والخلاقة للشعب بل إنه يعتبرهم مصابين بالعجز السياسي وأن أقصى ما يطمحون له هو أن يصبحوا مستشارين للأمير.

لم يكن أفلاطون علي أية حال مدشّن ذلك الجانب الآخر البائس من فاعلية المثقفين حيال التاريخ أي محاولة عقلنة الواقع وبمعنى آخر إضفاء الشرعية على السلطات القائمة. إن الإعجاب حد الوله بالفعل المكتمل والمتكامل مسألة غير معروفة ومستحيلة باعتبارها سلوكا لروح اليونان القديمة وعلينا أن نعود إلى الرواقيين كي نعثر على بذور هذه الرؤية. من غير الممكن هنا ونحن نناقش هذه المسألة أن نبرز بدقة المسار الطويل والمعقد للإنسانية والذي أدى إلى اعتبار المؤسسات المتعاقبة مقدّسة وتنجح في جعل الفلسفة التي ظهرت في الأصل باعتبارها مساءلة للنظام القائم وللمؤسسات وسيلة للحفاظ علي هذا النظام. بيد أنه من المستحيل أيضا أن لا نرى في المسيحية منذ نشأتها الأولى المبدعة والتي امتدّت طوال ثمانية عشر قرنا إضفاء للقداسة على السلطات القائمة. في هذا السياق، لا يمكن للمقولة المأثورة "أن تعطي لقيصر ما لقيصر" أن يتم تأويلها إلا في ترابط وثيق بالمقولة الأخرى "كل سلطة مصدرها الإله". إن المملكة المسيحية الحقيقية لا تنتمي إلى هذا العالم وبالتالي فلقد أُسبغ تاريخ هذا العالم بقداسة حوّلته إلي تاريخ خلاص.

سوف توفر المسيحية عبر استثمارها للوسائل الفلسفية اليونانية على امتداد خمسة عشر قرنا الشروط الضرورية للقبول بالواقع وباستحالة تغير نظام العالم حسب ديكارت وإلى درجة التأكيد الحرفي للواقع عند هيجل "كل ما هو واقعي عقلاني" (نجد هذه الفكرة لدى عديد المفكرين الغربيين منهم والعرب أمثال أركون ومحمد عابد الجابري وعلي حرب ولدى كل المثقفين الذين يؤمنون بأن التاريخ يسير وفق قانون إن هو متعال أو قوانين التاريخ الماركسية مثلا- المترجم). لقد انتمى نيتشه إلى نفس الكون المتسم أساسا بلاهوتيته وافتقاره إلى الطابع السياسي والنقدي بما أنه كان يعلن "براءة ما يأتي" ويقر بذلك (ما دام كل ما هو واقعي عقلاني) والشأن نفسه يمكن قوله بالنسبة لهيدغر الذي يعتبر التاريخ ارتقاء بالكائن وتوجيها له وبواسطته. في رأيي ينبغي أن نضع حدا لهذا الاحترام الكهنوتي الأكاديمي والأدبي. يلزم في السياق ذاته الحديث عن هذه العدوى المتفشية والتي عصفت بهذه الأسرة التي يبدو جليا أن نصف أعضائها يعانون من شلل تام.

ينبغي أن نشد أذن الهيجلي والثيولوجي والنيتشوي وأن نقودهم إلى كوليما وأوشويتز (ولنقل اليوم إلى بغداد وغوانتانامو-المترجم) أو داخل مستشفى روسي للأمراض العصبية أو داخل غرف تعذيب الشرطة الأرجنتينية وأن نطلب منهم أن يفسروا جهارا ودون تعبيرات ملتوية ومراوغة معاني مقولات من نوع: "كل سلطة مصدرها الإله" و"كل ما هو واقعي عقلاني" و"براءة ما يأتي" أو "الروح غير المبالية حيال الأشياء"....

بيد أن الخلط الأكثر إثارة للدهشة يبرز ويفصح عن حقيقته عندما يفلح المثقف بقوة خارقة في أن يصل بين نقد الواقع والولع بالقوة والسلطة. تضحي هذه القوة الخارقة أولية انطلاقا من اللحظة التي تظهر فيها في مكان ما سلطة "ثورية" أو بالأحرى ثورجية. يبدأ حينها العصر الذهبي لرفاق الدرب الذين كان لهم ترف الإفصاح عن معارضة غير

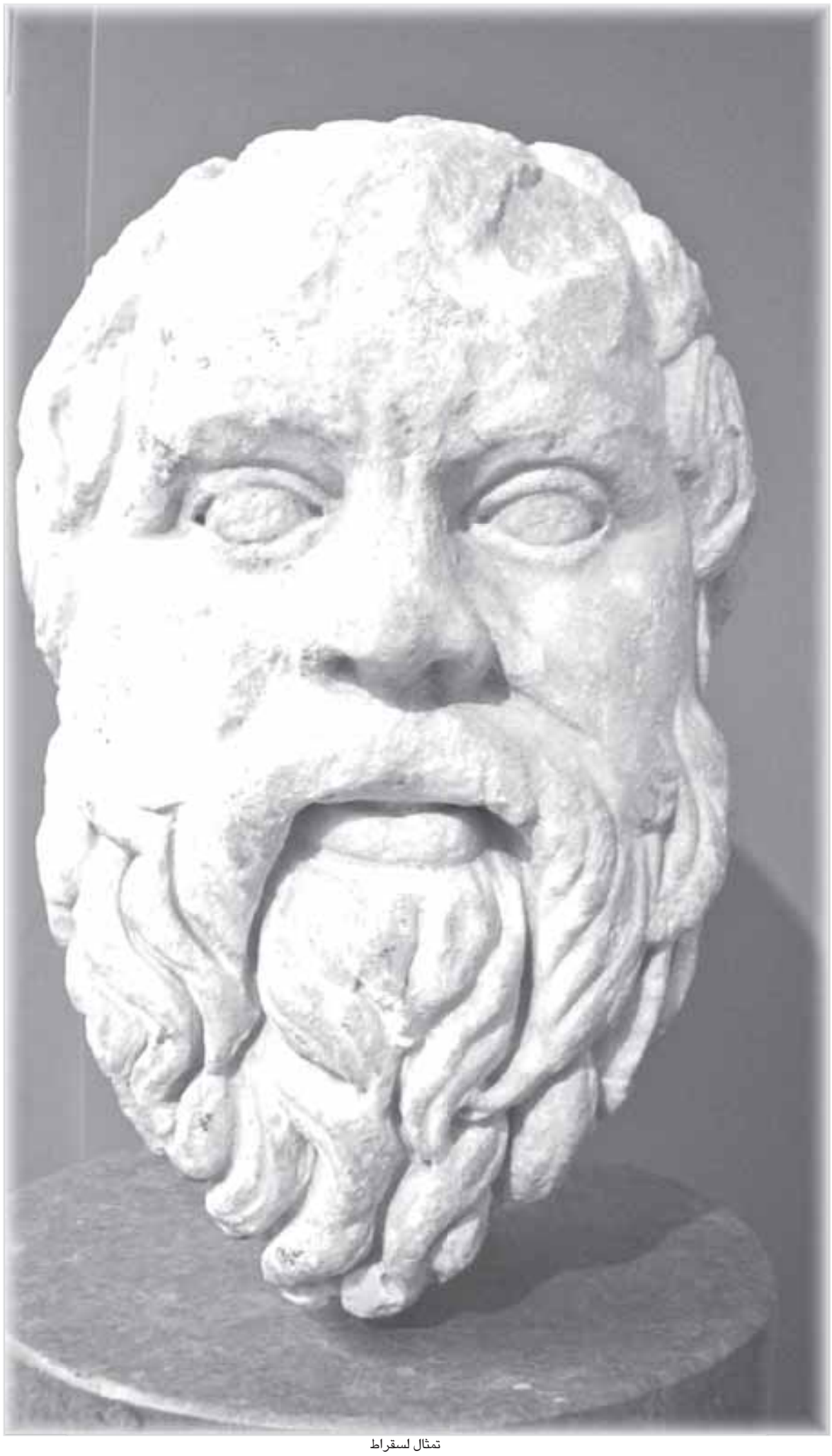

تمثال لسقراط

مشروطة لجزء من واقعهم يواكبها تمجيد لجزء آخر من هذا الواقع الذي يوجد هناك في روسيا أو الصين أو كوبا أو في الفيتنام أو على الأقل في ألبانيا (مع الرفيق أنور خوجة). نادرة هي الأسماء الكبيرة في الأنتلجنسيا الغربية التي لم تعمد إلي التضحية بضميرها.

"التاريخ هو المجال الذي تتجلى فيه إبداعية الجميع من رجال ونساء وأمبين وهي إبداعية إنسانية لا يشكل في داخلها المثقف سوى ذرة. ولكن لا يمكن لكل ذلك أن يشكل ذريعة لكي يستسيغ المثقف الإمتناع عن نقد قرارات الأغلبية ويمتثل للقوة بما أنها تشكل قوة العدد. فأن يكون ديمقراطيا معناه أن تكون له القدرة أن يقول للشعب: أنت مخطئ"

يبقي سارتر النموذج الأكثر دلالة لهذا الاحتقار الذاتي للمثقف حين يعلن بنبرة لا تخلو من تهديد: "لا يمكنكم أن تناقشوا أفعال ستالين بما أنه الوحيد الذي يملك المعلومات التي تحفزه على إتيانها".

حيال هذا الغلو في الانحراف ذي المظهر الوقور وتحويل وظيفة العقل، ينبغي علينا أن نؤكد بقوة هذه البداهة التي تبقي محتجبة ومستورة بعمق: ليست هناك أية حظوة للواقع سواء كان فلسفيا أو معياريا، فالماضي ليس له قيمة أفضل من الحاضر وهذا الأخير لا يكون مثالا أو نموذجا بل مادة تجريبية للبحث. إن هذا الماضي يكتسب نوعا من الأهمية المتعالية بما أن معرفته ونقده يشكلان جزءا من تفكيرنا الذاتي الحالي (كيف لنا أن ندعو إلى الحرية ونقدس الاستبداد الذي مارسه أجدادنا على الآخرين).

فالتاريخ الماضي لا يمكن اعتباره طاهرا ومقدسا بل قد يكون هذا التاريخ ملعونا لأنه استبعد تواريخ أخرى كانت ممكنة التحقيق. فهذه الإمكانيات التاريخية لها نفس الأهمية والمكانة والقيمة بالنظر إلى مواقفنا العملية وبالنظر إلى التاريخ الفعلي.. لا يعود ذلك فقط لأن موقفنا هذا يبرز نسبية الحاضر بواسطة معرفة مراحل أخرى وإنما لأنه يسمح بإبراز نسبية الحاضر الفعلي عبر التفكير في تواريخ أخرى.

تتمثل المهمة الأصيلة للمثقف في التاريخ في أن يصلح ويقوم ويؤسّس وهو ما يعني أساسا إصلاح وتقويم وتأسيس وظيفته النقدية بما أن التاريخ إبداع وتدمير وبما أن الإبداع (كما التدمير) يتوجه في الآن نفسه إلي المثال الرفيع كما الوحشي كما أن التوضيح والنقد مهمتان منذورتان في المقام الأول لهذا الذي يحتفظ بمسافة تفصله عن الواقعي واليومي وهو المثقف.

ينبغي على المثقف أيضا أن يحتفظ في حدود المستطاع بمسافة تفصله عن نفسه، وهذا لا يأخذ فقط شكل "الموضوعية"، وإنما أيضا الجهد المطرد لمجاوزة مجال اختصاصه وأن يبقي مهتما بكل ما يهم الإنسان.

لن نتخلص من الانحراف الذي وسم دور المثقفين منذ أفلاطون وأيضا منذ سبعين عاما إلا إذا تحول المثقف من جديد وبشكل فعلي إلى مواطن.

ينبغي التنويه في هذا الصدد بأن مواطنا ليس بالضرورة مناضلا حزبيا، وإنما شخصا يطالب بفعالية بحقه في المشاركة في الحياة العامة والشؤون الجماعية شأنه شأن باقي أفراد المجتمع.

قد يثير هذا الموقف وللوهلة الأولى اعتراضا لا نجد له حلا نظريا. في هذه الحال وحدها الحكمة ستسعفنا وتمكننا من تجاوزه. ينبغي للمثقف أن يرغب في المواطنة شأنه في ذلك شأن الآخرين، لكنه يرغب أيضا - وله الحق في ذلك - في أن يكون لسان حال الكونية والموضوعية ولا يمكنه أن يتموضع في هذا الفضاء إلا متى اعترف بالحدود التي تتيحها له الموضوعية والكونية المفترضتان. ينبغي أن يقرّ وبكيفية لا مجال للبس فيها بأن ما يسعى إلى الإفصاح عنه لا يعدو كونه رأيا وليس نظاما معرفيا أو علما (لأن التاريخ لا تحكمه قوانين ولكنه إبداع بشري). ينبغي له الإقرار خصوصا بأن التاريخ هو المجال الذي تتجلى فيه إبداعية الجميع من رجال ونساء وأميين وهي إبداعية إنسانية لا يشكل في داخلها المثقف سوى ذرة. ولكن لا يمكن لكل ذلك أن يشكل ذريعة لكي يستسيغ المثقف الإمتناع عن نقد قرارات الأغلبية ويمتثل للقوة بما أنها تشكّل قوة العدد.

فأن يكون ديمقراطيا معناه أن تكون له القدرة إذا قيمنا الأمور وفق هذا المعني أن يقول للشعب: أنت مخطئ وهذا ما يمكن أن يُطالب به وقد تمكن سقراط من فعل ذلك أثناء محاكمة أركينيوس.

يبدو هذا بديهيا في هذه الحالة. فقد كان في مقدور سقراط أن يستند إلي قاعدة الحق الصوري. لكن تبدو المسألة أكثر تعقدا وغموضا. فوحدها الحكمة والذوق يسمحان بالاعتراف بإبداعية الشعب.

قد يستغرب البعض ويتساءل عن مدى دخل الذوق في هذه الملاحظات الأخيرة. يكفي أن نقرأ خمسة أسطر من سيرة ستالين لكي نفهم بأنه لم يكن "للثورة" أن تكون بهذا الشكل...

---

* المصدر:
Cornelius Castoriadis. Le intellectuels et l'histoire, in Le monde morcelé : Les carrefours du labyrinthe .III. Ed Seuil. Coll La couleur des idées. Paris, 1990

* ترجمة د. سمير بسباس